الى فلسطين » ــ شؤون فلسطينية عدد ١٩) .لكن لا بد من التأكيد مرة اخرى ان الثورة الفلسطينية لا يمكن ولا يجوز أن تكون ضد مبدأ المفاوضات بالمطلق وهي ليست ضد التفاوض كأسلوب في التعامل وحل للقضايا . الا ان السؤال هو أي متى تستطيع الثورة ــ أية ثورة أصيلة ــ أن تباشر بعملية التفاوض . الجواب واضح وصريح وهو عندما تنضج الثورة الاوضاع الى درجة يصبح العدو في الموقع الذي يجد نفسه مضطرا ان يتخلى عن المؤسسات والكيانات والسياسات التي جعلت من العدو عدوا والتي دفعت الشعب الى الثورة . في هذه الحالة تصبح المفاوضات استكمالا للثورة لان الثورة تفاوض اجراءات المرحلة النهائية التي تسبق صيرورة أهدافها كاملة . وكما حصل في كل الثورات التحريرية الاصيلة ــ وآخرها ثورة الشعبين الفيتنامي والكمبودي ــ فان التفاوض كان قد سبقه حوار قتالي ونضالي مستمر حتى عندما بدأ هذا الحوار يجني ثماره رضخت الكيانات الاستعمارية وصارت تفاوض ازالة كياناتها . من هنا يمكن القول ان الثورة الفلسطينية تكون على أتم الاستعداد للمباشرة بعملية التفاوض عندما تنضج الاوضاع في المنطقة وفي الساحة الفلسطينية بالذات ويجد العدو نفسه مضطرا ان يتفاوض لا من أجل «انسحابه من الاراضي المحتلة» بل من أجل كيفية التخلي عن المؤسسات الصهيونية التي تقوم عليها اسرائيل تمهيدا لقيام المجتمع الديمقراطي العلماني في كل فلسطين المنتمية مصيريا وتاريخيا الى الامة العربية . فاذا كانت الدول العربية المعنية عاجزة عن ايجاد درجة من الاستنفار والتعبئة والتنسيق من أجل أن تفرض على اسرائيل الرضوخ لقرارات دولية تتعلق بانسحاب قواتها من الاراضي المحتلة فكيف يمكن في هذه الحالة مطالبة الشعب الفلسطيني أو قيادته الثورية بأن يقوم بأي اتصال ــ ناهيك عن مطالبته بالتفاوض ــ من اجل سراب لم يتضح بعد ، الى الدرجة المطلوبة ، ما زرعته المقاومة من بذور الثورة التحررية الشاملة ضد الكيان الاسرائيلي . اما التكرم بالاضفاء على المقاومة كونها الهيئة الشرعية لتمثيل الشعب الفلسطيني كاحدى الاغراءات كي تقوم بمبادرات على اي مستوى دون ان تكون هذه مبادرات ذاتية وبموجب توقيت وجدول زمني تحدده هي على ضوء الظروف الموضوعية والثورية التي تعيش بها والمحيطة بها ، فانه يعني تعريضها لمخاطر يكون أقلها ارتهانها لواقع ومعادلات مفروض انها ثورة عليه ومن ثم امتصاص المقاومة في دوامة منطق الانظمة والمفروض ان تكون المقاومة بدء عملية ثورية تصحيحية في الساحة العربية . لهذا الواقع ولهذا المنطق يبقى موضوع « حكومة في المنفى » من حيث انها تصبح صيغة توفيقية بين استمرار الالتزام بخيار التحرير وبين التنفيذ الفوري لقيام دولة فلسطينية . في هذا المجال ايضا لا يمكننا أن نجزم بشكل مطلق اننا ضد « حكومة في المنفى ». الا انه لا بد من التفريق بأن «حكومة بالمنفى » كشكل قانوني وهيكل منظم لتدبير أمور وشؤون الفلسطينيين شيء و« حكومة بالمنفى » كجهاز أساسي من اجهزة الثورة شيء آخر . ويمكن لهذه الصيغة ان تكون اما من الفئة الاولى او الثانية على ضوء التوقيت والظروف التي تنشأ فيها هذه «الحكومة». لذلك فاذا جاءت الحكومة ابان حالة من الانحسار الثوري أو وسط واقع التردي العربي يكون مشروع « الحكومة بالمنفى » أسلوبا من اساليب امتصاص الطاقة الثورية في الشعب الفلسطيني وبالتالي ترشيحه من خلال نزعة التمكتب والمراسيمية والوجود السياسي الملازم للحكومة أن يتحول هدف الشعب الفلسطيني الى الانتقال الى ارض من أجل الحكومة . وهكذا تكون «حكومة المنفى» الممهد لحكومة الدولة الفلسطينية . ولا يخلو هذا من جعل الشعب الفلسطيني بأن يتدرج نحو اهدافه من خلال نقلة الحكومة من المنفى الى « الدولة » . وهكذا يتبين ان مشروع « حكومة المنفى » في غير وقته وفي غير ظروفه هو وسيلة اخرى من اجل الاسراع بتحويل القضية الى مشكلة واظهارها كأنها عمل فلسطيني ذاتي . اما قيام « حكومة فلسطينية بالمنفى » كاحدى اجهزة الثورة فهي ضرورة عندما تكون الثورة متصاعدة ومنجزة وتكون قد باشرت في عمليات التحرير